عن غايته من هذه الدراسة ولم يلتزم المنهج العلمى الذي بنى عليه فكرة التعايش الدينى في كتابه. فبينما هو يمتدح ذبح جعد لمخالفته الرأى الذي يتبناه هشام ويعتبر أن بهذا العمل قد صينت العقيدة، إذا به ينتقص من المأمون مجرد إذائه لمخالفى الرأى الذي يتبناه. في هذين الموقفين المتضاربين يزعزع المؤلف إيمان القارىء بفكرة "التعايش الدينى" التي يصورها في كتابه بأبهى أشكالها في مواقف أخرى. وبينما هو يمتدح ندوات المأمون بقوله عنها إنها "لايضار فيها الخصوم بسبب رأى أو مذهب وإنها أوجدت ألفة مباركة بين كافة الشعب" إذا به ينتقص تلك الندوات فينقل عنها: "وقد تأثر كثيرون من العلماء في مجلس المناظره الذي كان أشبه بمحاكم التفتيش حتى أظهروا القرآن بخلق القرآن". وأية غاية في التحيز أكثر من امتداح خليفة لذبحه مخالفة في الرأى ذبحا، وذم خليفة آخر لمجرد كونه سبب خلع كتف مخالفه في الرأى. واعتبار العمل الأول صونا من هشام للعقيدة الإسلامية التي "لا تخشى من مناقشة أو حرية الدرس والبحث والتي هي أقوى من أن تعصف بها الآراء والأفكار المعارضة" واعتبار العمل الثاني "فظائع سودت سمعة المأمون في سنوات كثيرة". ونعيد القول هنا أننا لسنا في موقف الدفاع أو الهجوم لا على هشام وجعد ولا على المأمون ومخالفيه ولا في معرض إثبات أو نفى فكرة أى من الفريقين. ولكن "سماحة الإسلام": هذه الفكرة التي يضمنها المؤلف كتابه هي ما تعنينا هنا، وهي ما نطالبه به أن يظل أمينا عليها فلا يجعل مبدأ "التعايش الدينى" الذي ينادى به خاضعا لرأيه الشخصى ولا لرأى فئة ينحاز هو إليها لأنه بذلك ينسف عملياً، من قواعده وأسسه، المبدأ الذي يقرره نظريا. وهذا ما لا نرضاه له.

الملاحظة الثانية: إننا نستغرب كيف سمح لنفسه، وهو في مجال تمحيص الحقائق، أن يزعم بناء نظرية الإمامة على إعلان المأمون " أن عليا رضى ا عنه أشرف الخلق بعد النبى (صلى ا عليه وسلم)" في حين أن المأمون إنّما كان على